

معاهدة ١٧٨٦م محاولة لتهدئة الصراع بين اسبانيا والجزائر

م. د. صبا نوري هادي العبيدي

جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية

المقدمة:

شهدت منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الثامن عشر الميلادي تطورات سياسية هامة، وأحداثاً بارزة ساهمت في إعادة بلورة العلاقات بين الدول القائمة على ضفتيه الشمالية والجنوبية. وقد شكلت إيالة الجزائر^(١)، محوراً للعلاقات الإقليمية التي أخذت الطابع السلمي أحياناً والطابع العدائي والحروب في أحيان أخرى. لذا يمكننا القول إن الجزائر ارتبطت بدول جنوب غرب أوروبا المتوسطية بعلاقات تاريخية، أخذت اتجاهات سياسية واقتصادية تتغير أبعادها وفق توازنات القوى ومدى قدرة الجزائر على مواجهات التحديات الخارجية. وهذا بطبيعة الحال، كرس تاريخاً مشتركاً يربط بينهما، وهو التاريخ الذي تأرجح بين التحالف والتعاون أحياناً، والصراع والصدام المسلح في أحيان أخرى.

كانت هناك عوامل عدة جعلت من تأرجح تلك العلاقة بين صورة السلم تارة والحرب تارة أخرى، وفي مقدمتها التحولات السياسية التي مرت بها دول غرب أوروبا المتوسطية في هذه المدة^(٢)، وما أفرزته من انعكاسات على الجزائر. ومن خلال هذا البحث سوف نركز على جزئية من جزئيات تلك العلاقات التي ارتبطت بها الجزائر مع تلك الدول الأوروبية، واعني هنا العلاقات الاسبانية الجزائرية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، والتي توجت بعقد الصلح بينهما إباناً بمرحلة جديدة من العلاقات السياسية والدبلوماسية. والاهم من هذا، كانت خطوة دبلوماسية أعقبت صراعاً مسلحاً من أجل تحرير مدينة وهران من الاحتلال الاسباني.

اتسمت العلاقات الجزائرية الاسبانية طيلة العهد العثماني بالعدائية والصراع المسلح الذي كثيراً ما كان يفضي إلى احتلال مناطق من الساحل الجزائري^(٣)، برز السلوك العدائي من جانب الإسبان تحديداً نتيجة النشاط البحري للأسطول الجزائري الذي هدد خطوط المواصلات الاسبانية خاصة، والأوروبية عامة، وتمسك الإسبان باحتلال وهران والمرسى الكبير. ولكن هذه العلاقة المتوترة تراجعت حدتها في أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً في عهد الداي محمد عثمان باشا (١٧٦٦-١٧٩١م)^(٤)، حينما أرادا الطرفين الجزائري والاسباني إيجاد الحلول التي تخفف من حدة الخلافات وتنقل العلاقة بينهما إلى حالة السلم والاستقرار. ويبدو إن هناك أسباباً داخلية وخارجية فرضت نفسها على الطرفين جعلتهما يفكرا ملياً بهذه المسألة. ومن خلال هذا البحث سوف نسلط



الضوء على تلك المحاولات الجادة للسلم بين الطرفين من خلال دراسة الظروف والأسباب التي أدت إلى هذه الرغبة ونتائجها .

أولاً: مفهوم القوة: وسيلة الإسبان للصلح مع الجزائر

منذ اعتلائه عرش اسبانيا عمل الملك كارلوس الثالث (١٧٥٩-١٧٨٨م)^(٥)، على استعادة مكانة اسبانيا في منطقة الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط^(٦)، إذ وضع في أولويات سياسته الخارجية مسألة إنهاء التهديدات الجزائرية للمصالح الاسبانية في المنطقة، واعدت كل السبل مقبولة لتحقيق ذلك، بما فيها الوصول إلى تسوية مع إيالة الجزائر، وشجعه على ذلك استقرار الأوضاع الداخلية في بلاده منذ نهاية حرب الوراثة، فضلاً عن ذلك تمكنها من المحافظة على مستعمراتها فيما وراء البحار، وتدفق خيرات العالم الجديد عليها، وللمحافظة على هذا الاستقرار والرخاء الاقتصادي كان لابد من تأمين طرق المواصلات البحرية لبلاده والتي كانت البحرية الجزائرية تشكل تهديداً لها^(٧).

وتمكنت إسبانيا في مدة حكم كارلوس الثالث من تعزيز قدراتها العسكرية عبر بناء أسطول بحري، ووجد الملك في تنامي قدراته العسكرية وسيلة للضغط على الجزائر للاستجابة لما يريد ويسعى إليه في سياسته الخارجية. ونتيجة ذلك، وجد في التلويح بالعصا الغليظة لإجبار إيالة الجزائر على القبول بالتفاوض والوصول إلى التسوية تعيد الهيبة الدولية للإسبان في غرب المتوسط ممكنه. ولكن ذلك، لم يحقق للإسبان المبتغى، بعدما رفض الداوي رفضاً قاطعاً الدخول في أي مفاوضات ما دامت اسبانيا تحتل وهران والمرسى الكبير^(٨). واستمرت سياسة التلويح بالقوة من قبل الاسبان، إذ حينما تولى الداوي محمد عثمان باشا تسير شؤون الإيالة الجزائرية، أرسل الملك كارلوس الثالث مبعوثاً عنه لتهنئته الداوي الجديد، كما دعاه لعقد الصلح مع مملكته مقابل مبالغ مالية كبيرة، غير أن الداوي محمد عثمان باشا رفض المقترح، وخاطب المبعوث الإسباني، قائلاً: "إني لا أخاف من القوات الإسبانية، وإن السلاح هو الفاصل بيننا"^(٩).

وحينما اقتنع الملك الاسباني من إن التلويح بالقوة للجزائريين لن يجد نفعاً، حاول قبل اللجوء إلى استخدامهما، اللجوء للسلطان المغربي محمد بن عبد الله (١١٧١ - ١٢٠٤) طالباً منه التوسط من أجل ذلك، لاسيما وأن العلاقات بينهما أخذت طابعاً ودياً بعد عقدهما معاهدة صلح في عام ١٧٦٧^(١١). وبالفعل بذل السلطان المغربي جهوده الدبلوماسية لإقناع الداوي في الجزائر بأهمية الصلح بين اسبانيا والجزائر، إذ أرسل كتاباً يرجوه فيه بالموافقة على التصالح، واخبره من انه سيحصل مقابل الصلح على أموال كثيرة من الإسبان^(١٢). ولم تثمر محاولات السلطان المغربي في هذا الاتجاه إلا عن موافقة الداوي على تبادل الأسرى بين الطرفين في عام ١٧٦٧^(١٣). وفي عام ١٧٧٣، حينما أريد تبادل الأسرى بينهما من جديد، اشترط الداوي محمد

عثمان باشا إطلاق سراح أسيرين مسلمين مقابل كل أسير إسباني، وبذلك أطلقت إسبانيا سراح ١١٠٦ أسيراً مسلماً مقابل إطلاق سراح ٥٧٠ أسير من الاسبان^(١٤).

ويمكننا عدّ عملية تبادل الأسرى هي أول اتصال سياسي بين الجزائر وإسبانيا، إلا أنها لم تساعد على تقريب وجهات النظر بينهما نتيجة رفض الداوي محمد عثمان باشا المستمر لأي اتفاق سلام مع إسبانيا مادامت متمسكة باحتلال وهران والمرسى الكبير. ونتيجة ذلك، لم يكن أمام إسبانيا إلا استخدام القوة التي كانت تلوح بها من قبل. فانتقلت العلاقات من حالة التهدة الى حالة إعلان الحرب من قبل الاسبان، وهي السمة الطبيعية للعلاقات بينهما.

ثانياً: حملة الكونت أوريلي على الجزائر ١٧٧٥ وفشل الحلول العسكرية:

كان القرار الاسباني بشن هجوم على السواحل الجزائرية عبر حملة عسكرية بهدف إخضاعها إن أمكن أو إجبارها على الاستجابة للمطالب الاسبانية بخصوص التهدة والتصالح في عام ١٧٧٥. والمخطط كان يقوم على أساس المباغته عبر هجوم بحري وبري في الآن واحد، بعد أن حدد المكان وهو مدينة الجزائر، وتم إسناد قيادة الحملة إلى الأميرال الكونت أوريلي^(١٥).

كانت الحملة كبيرة جداً وتألّفت من ٥٠٠ سفينة حربية مجهزة تجهيزاً حديثاً، و ٢٠٠٠٠ من المشاة، وحوالي ٨٠٠ فارس و ٩٠٠ من رجال المدفعية مع مدافعهم، وقد بلغ عدد البحارة حوالي ٣٥٠٠ بحار، فضلاً عن ذلك أعداد كبيرة من العبيد^(١٦). حاول الاسبان الإعداد للحملة بسرية تامة، ولكن أخبارها وصلت مسامع الداوي محمد عثمان باشا^(١٧). والذي عجل بالاستعداد لها حتى بلغ عدد قواته قرابة ١٥٠ ألف جندي^(١٨).

انطلقت الحملة الاسبانية في يوم الثالث والعشرين من حزيران ١٧٧٥، ووصلت إلى قبالة مدينة الجزائر في الأول من شهر تموز، تم الانزال في يوم الثامن من تموز على الساعة الرابعة فجراً شرق مدينة الجزائر قرب وادي الحراش^(١٩). ودامت المواجهات بين الطرفين عشرة أيام، والتي انتهت بفشل الحملة من تحقيق أهدافها المبرمجة لها، وتم الانسحاب في يوم الثامن عشر من تموز، وقد تكبدت القوات الاسبانية خسائر مادية وبشرية فادحة^(٢٠).

كان من الطبيعي أن يكون للفشل الاسباني آثاره السياسية والدبلوماسية، إذ أدى هذا الفشل في الحط من مكانة إسبانيا الدولية، وجعل الدول الأوروبية تتردد في موقفها المؤيد للاسبان في سياستهم في منطقة غرب المتوسط، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا الطرف الثالث المهم في توازنات المنطقة. واتخذت موقفاً برغماتياً من الصراع القائم بين الطرفين بما يؤمن مصالحها في المنطقة، أي على العكس مما كانت عليه من قبل عندما انحازت إلى جنب الاسبان^(٢١). كما ساهم الانتصار الذي حققته إيالة الجزائر في رفع شأنها في المنطقة، وهو ما دعا الدول الأوروبية أن تسعى لعقد معاهدات سلم معها^(٢٢).

ثالثاً: مساعي إسبانيا لمهادنة الجزائر :

أدرك الإسبان، على اثر فشل حملة أوريلي عام ١٧٧٥، صعوبة حسم الصراع عسكرياً مع الجزائر، وأدرك الملك كارلوس الثالث ضرورة البحث عن الحلول الدبلوماسية في اقناع الجزائر بإقامة علاقة ودية تضمن المصالح الاسبانية غرب المتوسط. وعليه كان الحل التفاوضي هو الأنجح لحل المشكلات الخارجية بالطرق السلمية، واختلفت استراتيجية التفاوض في هذه المرحلة عما كانت من قبل، إذ وجد الاسبان أن القضاء على القرصنة البحرية التي عطلت مصالح إسبانيا التجارية، لا يمكن أن تحقق إلا من خلال سلم عام مع جميع القوى المحلية والاقليمية. ومن هنا، بدا التحرك الاسباني اتجاه الدولة العثمانية وسليمان المغرب الأقصى كخطوة أولى. وقد تمكن الاسبان من إبرام معاهدة صلح مع الدولة العثمانية في يوم الرابع عشر من ايلول ١٧٨٢، وكان مبتغى الإسبان هو جعل الباب العالي يضغط على حكام إيالة (الجزائر) لإبرام معاهدة سلم وصداقة معها^(٢٣).

كما نجح الاسبان من إبرام معاهدة سلم وصداقة مع سلطان المغرب الأقصى في أيار ١٧٨٠، ومع الاسرة القرمانلية في إيالة طرابلس الغرب في ايلول ١٧٨٤. ولكن حينما وصلت المساعي للجزائر اصطدمت الارادة الاسبانية بالرفض الجزائري، حينما رفض الداوي محمد عثمان باشا أي نوع من انواع الصلح والصداقة مع الاسبان لكون اسبانيا تسعى الى تحقيق مصالحها على حساب الجزائر، وأن التعامل معها يجب أن يكون عسكرياً فقط. وهذا الموقف دفع أسبانيا الى أن تعيد استعمال ورقة العمل العسكري من جديد^(٢٤).

رابعاً: حملة دون أنطونيو برثلو الأولى ورغبة استعراض القوة:

بعد فشل الحملة الدبلوماسية الاسبانية في الضغط على الداوي محمد عثمان باشا لإمضاء معاهدة سلم وفق شروط إسبانية تعيد لها هيبتها بين دول البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن ذلك فشلها في فك الحصار البري على مدينة وهران والمرسى الكبير. جاء القرار بأن يكون الرد عسكري، وعليه تقرر تجهيز حملة عسكرية أوكلت قيادتها للأميرال دون انطونيو برثلو، وكان هدف الحملة مهاجمة ميناء الجزائر بشكل خاطف وتدمير جميع السفن الراسية فيه، فضلاً عن قصف المدينة.

انطلقت قوات الحملة من ميناء قرطاجنة في السابع عشر من تموز ١٧٨٣، وتمكن من الوصول إلى قبالة مدينة الجزائر يوم التاسع والعشرين من تموز، وبدأت عملية قصف المدينة في الأول من شهر آب^(٢٥). ونتيجة استعمال تقنيات حربية جديدة من قبل الاسبان، تمكنوا من إيقاع خسائر كبيرة في مدينة الجزائر^(٢٦). ولكن سرعان ما تمكن قادة الاسطول الجزائري من

ايجاد الحلول في مواجهة هذه التقنيات الحديثة، وابعاد الخطر الاسباني مرة اخرى^(٢٧) . وذلك بعد تسعة أيام من المعارك الضارية بين الطرفين، انسحب الاسطول الاسباني بعدما نصبت ذخائره من دون ان يحقق هدفه^(٢٨) . إلا أن هذه الحملة لم تكن بنفس القوة من حيث التجهيز مثل حملة أوريلي، ما يدل أنها كانت استعراضية، فكانت محاولة اسبانية للضغط على الداوي محمد عثمان باشا، للرضوخ لمطالبها والقبول بالصلح معها .

خامساً: حملة دون أنطونيو برثلو الثانية:

لم يحول فشل الحملة الاسبانية التي قادها برثلو من عام من معاودة الاسبان المحاولة من جديد بمهاجمة الجزائر . وحاولوا الاستفادة من أخطاء التجارب الماضية، وكانت الخطوة هذه المرة بتشكيل تحالف أوربي والحصول على مباركة البابا بيوس السادس في الفاتيكان، وبالفعل انضمت البرتغال ومالطا إلى جانب اسبانيا، في حين أعلن البابا مباركته للحملة عندما نشر البابا بيوس السادس يوم الثامن عشر من حزيران مرسوماً بابوياً يعلن فيه أنه وهب البركة والغفران لكل مسيحي يشارك في هذه الحملة^(٢٩) .

انطلقت الحملة الاسبانية وهي تتألف من حوالي ١٣٠ سفينة حربية ما بين كبيرة الحجم وصغيرة من ضمنها إحدى عشرة سفينة من نابولي، وثمانية سفن من مالطا، وفرقة من البحرية البرتغالية^(٣٠)، بالمقابل استعد الداوي محمد عثمان باشا لمواجهة الحملة الإسبانية^(٣١)، كما وصلت الجزائر دعماً عسكرياً من هولندا والسويد والباب العالي لمساعدة إيالة الجزائر لصد هذه الحملة الإسبانية^(٣٢) .

انطلقت الحملة من قرطاجنة في الثامن عشر من حزيران عام ١٧٨٤ ووصلت إلى الجزائر في ٩ تموز، وبدأت المعركة بين الطرفين في الثاني عشر من تموز^(٣٣)، إذ أخذت ٧٠ سفينة إسبانية مواقعها استعداداً للهجوم وبالمقابل تصدت لها ٦٣ سفينة جزائرية، وقد بادرت الجزائر بالقتال فرمت قنابلها مكان رسو السفن الإسبانية، والتي ردت بالمقابل بقصف عنيف، إلا أن القذائف الاسبانية كانت لا تصيب السفن الجزائرية، لأنها كانت تسقط وراءها، كما أنها لم تستطع اصابة مدينة الجزائر لبعدها عنها^(٣٤) .

في بداية المعركة انسحبت ثلاث قوارب إسبانية نتيجة لإعطاب أصابتها، ثم تلاها انسحاب كامل للأسطول الاسباني، وفي الخامس عشر من تموز استؤنف القتال وكان أشد وأقوى من المرة الأولى إلا أن السفن الجزائرية بقيت محافظة على مواقعها رغم قوة النيران الإسبانية^(٣٥) . ظهرت قوارب إسبانية للمرة الثالثة في السابع عشر من تموز، مكونة من ثلاثة فرق، الأولى مهمتها الدفاع عن الاسطول والثانية مقاتلة للسفن الجزائرية، أما الثالثة فمهمتها قصف مدينة الجزائر بالمدافع، ودام القتال في هذه المرة ساعتين ثم انسحب بعدها الاسبان لأن معظم قذائفه

كانت تسقط في البحر^(٣٦)، ثم تجدد القتال في اليوم التالي الثامن عشر من تموز، فتقدمت فرقة من الاسطول الاسباني وأصاب المرسى، فتصدت لها القوارب الجزائرية وأرغمتها على الانسحاب، وتواصل القتال إلى غاية يوم الحادي والعشرين من تموز، إذ أطلقت السفن الاسبانية ما نحو ١٥١٥٠ قذيفة، لكن أغلبها سقط في البحر، وبقيت المعارك على نفس الوتيرة، إلى أن قرر الاسبان في اليوم ٢٢ إيقاف القتال والانسحاب في ٢٣ تموز عائداً إلى إسبانيا دون أن يحقق أي نتيجة تذكر^(٣٧).

وبعد فشل كل الحملات العسكرية الإسبانية المتتالية أدرك الإسبان عجزهم عن القضاء على الجزائر أو الضغط عليها عسكرياً لإجبارها على عقد صلح وفق شروطهم، كما لم يتمكنوا من تحقيق آمال المسيحية، الأمر الذي جعلهم يفكرون جدياً في الحل السياسي، فقاموا بجهوداً دبلوماسية حثيثة من أجل اقناع الجزائر بقبول معاهدة سلم معهم^(٣٨).

سادساً: الصلح الثنائي وبداية مرحلة التحرير: معاهدة السلم الجزائرية الإسبانية-١٧٨٦:

كلما تفشل إسبانيا في حلولها العسكرية تعاود الكره في مسألة إيجاد حلولاً سلمية للقضايا العالقة مع الجزائر، والتي كان في مقدمتها مهاجمة السفن التجارية الاسبانية في منطقة الحوض الغربي للمتوسط. وعلى هذا الأساس تحركت إسبانيا دبلوماسياً لاقناع الجزائر بما تصبو إليه، وهو ما تحقق في هذه المرحلة.

١. متغيرات الأحداث وبدء المفاوضات:

كان من الطبيعي إن تظافر عدة متغيرات دفعت كلا البلدين على الدخول في مفاوضات مباشرة، وهو الذي اسهم في النهاية إلى رسم مسار جديد للعلاقات بينهما، أ. دوافع الموقف الاسباني:

فرضت جملة من المتغيرات على الاسبان الدخول بمفاوضات مباشرة مع الجزائر، وبالإحاح، والتوصل إلى السلم والصلح المنشود، ومنها:

١. فشل الحلول العسكرية ضد الجزائر، وإدراك الاسبان عدم جدوى ذلك في إجبار الجزائر على الرضوخ وعقد معاهدة صلح وفق شروطها^(٣٩).

٢. فقدان إسبانيا لهيبتها في البحر المتوسط نتيجة الفشل المتكرر في نشاطها العسكري تجاه الجزائر، وهذا ما أجبرها جدياً على إعادة النظر في مستقبل علاقتها مع الجزائر.

٣. تراجع مكانة إسبانيا الدولية، لاسيّما بعد الهزائم التي منيت بها في صراعها مع بريطانيا، ورفض الأخيرة العرض الاسباني عام ١٧٨٠ بخصوص مقايضة مستعمرة جبل طارق بمدينة وهران^(٤٠).

٤. دور الوساطة الذي قامت به فرنسا من خلال مساعيها الدبلوماسية لإقناع إسبانيا بضرورة تغيير سياستها تجاه الجزائر، وإقناع الجزائر بقبول مبدأ التفاوض مع الاسبان. وذلك مرتبط في طبيعة المصالح الفرنسية المتنامية في الجزائر ورغبتها في الوقت ذاته في ابقاء اسبانيا قوية لمواجهة تحديات اوروبية قد تهدد المصالح الفرنسية في المنطقة^(٤١).

ب. دوافع موافقة الجزائر على التفاوض مع الاسبان:

على ما يبدو، إن الدوافع التي حركت الداي محمد إلى الاستجابة لمسألة التفاوض مع الاسبان والتوصل إلى معاهدة صلح معهم تنوعت ما بين إستراتيجية وأخرى داخلية. لا يمكننا تجاهلها، لاننا نتذكر الموقف الرافض من جانب الداي لاي نوع من انواع التفاوض مع الاسبان^(٤٢)، ويتجلى ذلك واضحا في رده الحاد للمقترح الذي اشار به وكيل الحرج حسن باشا بعد عودته من استانبول، وربما انه كان ينقل وجهة نظر السلطان العثماني بهذا الخصوص، إذ رد قائلا: " لا أصالحهم ما دمت حيا " ^(٤٣).

وعليه، ما الذي جعل الداي يوافق على التفاوض مع الاسبان؟. على ما يبدو، ان الموافقة جاءت نتيجة ظروف ومتغيرات أجبرته على ذلك، ومنها ما هو استراتيجي، إذ نجحت الجزائر في استنزاف القدرات العسكرية الاسبانية بالشكل الذي افقدها قدرتها العسكرية وهيبته بين الدول الأوربية بما يجعل من مسألة تحرير وهران قاب قوسين أو أدنى، وهو ما أكدته الأحداث حينما حررت وهران بعد سنوات قليلة. إلى جانب ذلك، علينا أن نشير إلى مسألة مهمة، وهو ما تعرضت إليه البلاد من كوارث طبيعية وانتشار للأوبئة^(٤٤)، وهذه الأمور لا يمكن تجاهلها، إذ شهدت الجزائر خلال عامي ١٧٨٦ - ١٧٨٧، انتشار وباء الطاعون، وهو الوباء الأعنف الذي شهدته الجزائر، إذ خلف نحو ١٦٧١٢ حالة وفاة في مدينة الجزائر وحدها^(٤٥)، كما تسبب في وفاة ثلثي سكان مدينة عنابة، وانعكس ذلك سلباً على الحياة في الجزائر في مختلف الجوانب، وهذا الوضع فرض على الداي إعادة النظر في موقفه من مسألة المفاوضات مع الإسبان، وضرورة التوصل إلى الصلح، ولكن شرط تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية قد تساعد البلاد على تجاوز المحنة، ويتجلى ذلك في حديث الداي مع اعضاء مجلس الديوان حين قال: " لقد صرنا منذ اليوم لا نخاف ذلك الكافر الذي هزمناه في البر والبحر، شأنه في ذلك شأن أجداده، وإن عقد الصلح معه لا يعدّ أبداً عاراً بالنسبة إلينا، لأن ذلك الصلح سنعقده معه وهو تحت سلطان سيوفنا ،وعلاوة على ذلك فإنه هو الذي طلب الصلح ولسنا نحن الذين طلبنا ذلك، كما أن الصلح الذي سنعقده معه لمدة ثلاث سنوات سيوفر للإيالة أموالاً كثيرة من خزائن ذلك الكافر ،مما يمكنها من تعويض الخسائر التي لحقتها. وإلى جانب ذلك فإن عقد الصلح مع الباب العالي أيد الله حكمه ،وكذلك مع سلطان فاس، وبقينا نحن بينهما، ولذلك فإن صلحنا

نحن لمدة ثلاث سنوات مع ذلك الكافر لن يمس أبداً بسمعتنا أمامه، لأننا سبق وأن أعطيناه حقه [الانتصار عليه عسكرياً] في البر والبحر"^(٤٦). وهو ما سيتحقق فعلاً في قادم الأيام.

وهناك مسألة أخرى لا يمكن تجاهلها في هذا الأمر، وهي تراجع عمليات مهاجمة السفن الأوربية من قبل رياس البحر الجزائريين وما يتم اغتنامه منها مصدراً مهماً من مصادر تمويل ميزانية الولاية. وهذه العمليات كانت تخضع لإشراف الإدارة العثمانية في الجزائر، إذ كان الداي يحصل على نسبة ١٢% من مجموع الغنائم، وهناك ما نسبته الـ ١% لصيانة أرصفة الميناء، والخمس لخزينة الدولة، والباقي يوزع على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز السفن^(٤٧). وتراجعت عائدات هذا النشاط في عهد الداي محمد عثمان باشا التي بلغت ١٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي، وذلك بسبب تراجع أعداد السفن الناشطة في هذا الميدان، إذ يشير الكاتب شارل اندريه جوليان إلى إن عددها انخفض من ٢٤ قطعة عام ١٧٢٤ إلى عشر قطع عام ١٧٨٨^(٤٨). وهذا أمر طبيعي أن يشكل ضغطاً على الإدارة العثمانية والداي لإعادة النظر في المسألة.

٢. سير المفاوضات :

بدأت المفاوضات بين الطرفين مع وصول أول وفد اسباني رسمي إلى مدينة الجزائر في حزيران ١٧٨٥، يتألف من المندوبان الساميان: الكونت ديسبيلي (D'Espilly)، والأميرال مازاريدو (Mazzredo)^(٤٩)، وقد استقبلهما الداي محمد عثمان باشا في قصره ودام اللقاء معه قرابة ربع ساعة، وعدّ الوفد الاسباني ذلك علامة ايجابية من أجل التوصل الى اتفاق مشترك^(٥٠). استغرقت المفاوضات بين الطرفين قرابة سنة كاملة وتم توقيع المعاهدة في الرابع عشر من حزيران ١٧٨٦^(٥١)، من قبل الداي محمد عثمان باشا، بينما أمضاها عن الجانب الاسباني الوزير الأول الكوندي دي فلوريدا بلانكا في السادس والعشرين من آب من العام نفسه، وكتبت في ثلاث نسخ، الأولى بالإسبانية واحتفظ بها الملك الاسباني، والثانية باللغة التركية احتفظ بها داي الجزائر، وثالثة احتفظ بها القنصل الاسباني المقيم بالجزائر^(٥٢).

٣. تحليل بعض بنود المعاهدة^(٥٣):

عدّ هذا الإتفاق أول معاهدة سلم وصداقة بين الجزائر وإسبانيا بعد مرحلة طويلة من الصراع الدامي بينهما. ومن خلال الاطلاع على بنود المعاهدة نجدها مطابقة تقريباً لبنود المعاهدة التي عقدتها الجزائر مع فرنسا عام ١٦٨٩، وهو ما أصر الاسبان عليه خلال المفاوضات^(٥٤)، وقد احتوت هذه المعاهدة على خمسة وعشرين بنداً تناولت مسائل عديدة تتمحور

أساساً حول الملاحة البحرية، والمبادلات التجارية ووضعية الجالية الإسبانية، والصلاحيات الممنوحة للقنصل الإسباني، ويمكننا إلقاء الضوء على أهم بنودها:

١. تأكيد البنود الأول، الثاني، الثالث والسابع عشر على أن هذه المعاهدة معاهدة سلم بين الطرفين، والغرض منها هو ضمان حرية الملاحة للطرفين، وتنمية التبادل التجاري بينهما مع بيان إجراءات عملية تفتيش السفن وإمكانية إلّجائها إلى المرافئ التابعة للطرفين مع شرط التعامل بالمثل.

٢. أكد البنود الرابع والثامن على توفير الحماية لسفن الطرفين داخل الموانئ أو عند مغادرتها، مع الإلتزام بعدم تقديم يد العون للدول المعادية لأحدهما .

٣. تضمنت البنود السابع والتاسع والثامن عشر على مسألة تنظيم الرسوم الكمركية وإجراءات شحن البضائع بينهما.

٤. ركزت البنود العاشر والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر والتاسع عشر على تحديد صلاحيات القنصل الإسباني بالجزائر، وهي ذات حقوق الدبلوماسية التي كان يتمتع بها القنصل الفرنسي بالجزائر، كما حددت هذه البنود وضعية الرعايا الإسبان بالجزائر.

٥. بينما ركزت البنود الحادي عشر والثالث عشر والسادس عشر على مسألة حرية ممارسة الشعائر الدينية للرعايا الإسبان بالجزائر .

٦. أما البنود العشرون والواحد والعشرون فقد أشارا إلى قضية حساسة، والتي جوهر الصراع بينهما، وهي قضية احتلال الاسبان لوهران والمرسى الكبير، اذ أشارا إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، فضلاً عن ذلك ضمان عدم مهاجمتهما والتضييق عليهما من طرف الجزائر، بالمقابل إمتناع الإسبان عن إرسال أي سفينة عسكرية وهو ما قد تعدّه الجزائر عملاً عدائياً.

٧. وتناولت البنود الثالث والعشرون، الرابع والعشرون والخامس والعشرون الإجراءات المتخذة في حالة تجدد العداء بين البلدين حيث يمنح رعايا الطرفين مهلة ثلاثة أيام لتسوية أعمالهم والمغادرة، اما في حالة السلام فإن البحارة الجزائريين يمتنعون عن مهاجمة السواحل الإسبانية والبابوية، كما طرحت قضية العبيد أو الأسرى الفارين من الجزائر أو إسبانيا والذين قد يستغلون تواجد سفن بلدانهم عند تردها على السواحل أو الموانئ للهروب فعلى بحارة البلدين إعادتهم دون شرط او قيد^(٥٥) .

ومن خلال هذا التحليل السريع لأهم بنود المعاهدة، يظهر لنا أنها كانت نصراً سياسياً لإسبانيا، بالدرجة الأولى، لأنها تمكنت بموجبها الحد من التهديدات التي كان يسببها مهاجمة البحار الجزائريين للسفن التجارية الاسبانية في غرب المتوسط، وهو الأمر الذي جعلت الملك كارلوس الثالث، يجرب كل الوسائل لوضع نهاية لذلك، بالمقابل نجد ان الجزائر حققت بعض

المكاسب، ولكن مطلبها بخصوص استرجاع مدينة وهران والمرسى الكبير لم تحقق، لأن المعاهدة أكدت على بقاء الأمور على ما هي عليه. قابلها المبالغ المالية الطائلة، التي كان بحاجة إليها، التي كانت كفيلة بصرف الداي عن اصراره على التمسك بمطلب استرجاع وهران والمرسى الكبير^(٥٦).

٤. نتائج المعاهدة :

لقد أفرزت معاهدة ١٧٨٦ عدة نتائج على الدولتين، ومن الملاحظ أن إسبانيا هي المستفيد الأكبر منها إذ استفادت من الحصول على امتيازات تجارية في منطقة الغرب الجزائري، تماثل الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري، وهذا ما كانت تسعى إليه إسبانيا، فتمكنت من تحقيق مبدأ التعامل بالمثل في إطار المنافسة الفرنسية الإسبانية في المنطقة، كما تمكنت إسبانيا من تحقيق الأمن لسواحلها الشرقية، والتي عانت كثيراً من هجمات الجزائريين، وبفضل هذه المعاهدة استطاعت تأمين الطرق التجارية للسواحل الإيطالية^(٥٧).

أما من جانب الجزائر فإن هذه المعاهدة وفرت مبالغ مالية معتبرة للخرينة الجزائرية، ويعلق احمد الشريف الزهار على ذلك بالقول: "ودفع الإصبايول (الاسبان) ثمن الصلح وغرامة مائة سنة سلفاً... وقد تعمرت بذلك المال الخزينة الأولى والثانية ووضعوا في الثالثة هذا خلاف ما دفع عن الأسرى لأهل البلاد"^(٥٨)، وقد بلغت قيمة الأموال التي طلبها الداي من إسبانيا مقابل هذا الصلح: خمسمائة ألف قطعة ذهبية وخمسين مدفعا وألف قنطار من الخشب المخصص لبناء السفن وعشرة آلاف قذيفة مدفع وإثنتي عشر ألف قنطار من البارود^(٥٩)، وذلك كتعويض على ما خلفته الحملات الإسبانية الثلاث، وهو ما وافق عليه المفاوضان الإسبانيان كاملاً، كما تم تحرير كامل الأسرى الجزائريين الموجودين بإسبانيا، والبالغ عددهم ١٠٠ أسير، بالمقابل افتدت إسبانيا أسراها والبالغ عددهم ١٣٥٠، ودفع ١٠٠٠ دورو اسباني للأسير الواحد^(٦٠).

واستفادت البحرية الجزائرية من توسيع مناطق نشاطها، وذلك بالخروج إلى المحيط الأطلسي، وأصبح بمقدورها مواجهة السفن الأمريكية والبرتغالية مما دفع البلدين إلى السعي لعقد معاهدة سلم مع الجزائر نظراً لتضرر سفنهما من نشاط البحارة الجزائريين في المحيط،^(٦١).

يرى بعض المؤرخين أن المعاهدة كانت وسيلة ضغط على إسبانيا بغرض الانسحاب من وهران والمرسى الكبير، لذلك لم يرفع الباي محمد الكبير الحصار على المدينة إلى أن حررت المدينة في عهد الداي حسن، إذ يقول الزهار في ذلك: " ووقع الصلح بينهم على مائة سنة، وذلك في البحر فقط وأما البر من جهة وهران فلم يقع الصلح إلى أن فتح الله على المسلمين في أول ولاية حسن باشا"^(٦٢).

الخاتمة:

نستنتج مما تقدم أن معاهدة عام ١٧٨٦م وضعت أسس للتفاهم بين إيالة الجزائر وإسبانيا، وذلك بتصفية كل الخلافات والمشكلات التي كانت عالقة بين البلدين قرابة ثلاثة قرون وأدت الى وقوع صدامات ومعارك بحرية عدة بينهما كانت الغلبة فيها للاسطول الجزائري بفضل قوته ومؤازرة الشعب الجزائري له فضلاً عن الدعم العثماني والاوربي للجزائر للوقوف بوجه الأطماع الإسبانية فيها للمحافظة على توازن القوى في العالم آنذاك، هذه المعاهدة فرضتها عدة ظروف داخلية وخارجية خاصة بالدولتين، وبمنطقة الحوض الغربي للمتوسط، وعدت لدى كثير من المؤرخين أنها مقدمة لسلم حقيقي بين الجزائر وإسبانيا استكمل عام ١٧٩١م بانتهاء أغلب القضايا العالقة بين البلدين، والتي كانت سبباً في الصراع الحاد، بالانسحاب النهائي لإسبانيا من وهران والمرسى الكبير، وذلك في عهد الداوي حسن باشا الذي خلف الداوي محمد عثمان باشا بعد وفاته عام ١٧٩١م، وبذلك حققت الجزائر مكاسب داخلية فضلاً عن ذلك المكاسب الخارجية ووظفت المعاهدة لمصالحها مع مراعاة مصالح إسبانيا فيها وبما يحقق أهداف وطموحات الشعب الجزائري وقتذاك.

ملحق رقم (١)

معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا ١٧٨٦

الحمد لله العلي القدير.

في ١٧ شعبان ١٢٠٠ انعقدت معاهدة السلم والصداقة دائمة بين إسبانيا و الجزائر، وتمت الإتفاقية في إطار الإنسجام الكامل والإيطار الحسنة، بين صاحب الجلالة المعظم دون كارلوس الثالث ملك إسبانيا والهند، من جهة، وصاحب السمو محمد باشا الداوي والديوان و الإنكشارية، بمدينة الجزائر و مملكتها من جهة أخرى.

البند الأول: سيكون السلم دائما بين صاحب القوة ملك اسبانيا و أصحاب السمو: الداوي، الديوان والإنكشارية، بمدينة الجزائر ومملكتها. وكذلك بين من ينتمي إلى الدولتين والذين يستطيعون تعاطي التجارة بناء على معاملة بالمثل في كلتا المملكتين والتنقل بحراً في أمن تام دون أي عائق أو إزعاج من كلا الطرفين مهما تكن الحجة.

البند الثاني: إن بحارة الإيالة أو العاملين لحسابهم بالجزائر، إذ إعترضوا سفناً إسبانية في البحر، عليهم أن يتركوها تسير إلى حيث تشاء ويقدموا لها كل الاسعفات والامدادات اللازمة إذا تعرضت لأي عائق. وإذا أرادوا الصعود إلى متنها لمراقبة يجب عليهم ألا يرسلوا سوى رجلين ذوي ثقة إلى ظهر المركب. ونفس الامر ينطبق على البحارة الاسبان. والمراكب الجزائرية و كذلك البحارة الذين يعملون لحسابهم الخاص بشرط أن يسلموا من قنصل اسبانيا بالجزائر جوازات السفر حتى لا ترتكب ضدهم أخطاء.

- البند الثالث: يسمح لمراكب الجزائرية بالرسو في جميع موانئ اسبانيا. وفرضها إذا تعرضت للزوابع، أو أخطار أو إعتداء وتقدم لها كل الخدمات اللازمة مقابل أجور عادية. أما في غير هذه الأحوال فلا يسمح لها بالاتجار، والتموين، إلا في موانئ: اليكانت، برشالونة ومالقا ولا تبقى بها إلى الوقت المطلوب لإنجاز أعمالها. وبالمثل تعامل المراكب الاسبانية نفس المعاملة في الموانئ الجزائرية.

البند الرابع: إذا وجد المركب الاسباني في ميناء الجزائر أو أحد موانئها الأخرى بالمملكة، وتعرض لهجوم من طرف أعداء اسبانيا، فإن كان داخل المرمى مدفعية الحصون فعليها أن تحميه وعلى قائدها أن يجبر المغيرين على إمهال المركب الاسباني وقتا كافيا لا يقل عن ٢٤ ساعة للخروج والابتعاد، وذلك بحجز سفن العدو ومنعها من ملاحقته، وتتخذ نفس الإجراءات من طرف ملك اسبانيا لفائدة مراكب الجزائر. لا ينبغي

لهذه المراكب التي تستولي على شيء لعدوها إذا وجد على مرمى المدفع بالشواطئ الإسبانية كلها. وينتقل المركب المذكور بالأشعة ويكون الأمر كذلك كان راسيا على مرأى السواحل لأن المركب في هذه الحالة يعتبر محتما بالسواحل.

ـ البند الخامس: إذا وجد معادون للجزائر على مراكب اسبانية أو اسبان على مراكب معادية للجزائر فلا يسترقون مهما كانت الحجة، حتى ولو نشب القتال بين الطرفين يحترم الجانب الاسباني نفس القرار بالنسبة لأعداء إسبانيا الموجودين على مراكب جزائرية أو الجزائريون الموجودون على مراكب معادية لإسبانيا وعلى المسافرين أن يبرهنوا أنهم جزائريون أو إسبان بإظهار جواز سفر يسلمه لهم قنصل بلادهم في موانئ الإقلاع، وان يعلنوا على أمتعتهم و كل ما هو تابع لهم .

ـ البند السادس: إذا أشرف مركب إسباني على الغرف قرب السواحل الجزائرية أو لاحقه الأعداء بنفس المكان أو أجبرته رداءة الطقس على اقتراب من الشواطئ يجب أن يتقدم ويقدم له ما يلزم لصلاحه واسترداد حمولته على أن يدفع مقابل الخدمات والإسعافات ولا يطالب بدفع أي مكس أو أتاوة على السلع التي أفرغت الا إذا بيعت أو كان القصد بيعها في مرسى المملكة المذكورة.

ـ البند السابع : يستطيع كل التجار الاسبان بالموانئ والسواحل الجزائرية أن ينزلوا بضائعهم ويتاجروا بحرية دون أن يدفعوا أكثر ما يدفعه الاهالي. ويتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في الموانئ الخاضعة للسيادة الاسبانية والمنصوص عليها في البند الثالث، وإذا أنزل التجار المذكورون سلعهم بقصد الايداع فقط يكون من حقهم شحنها دون أن يدفعوا عليها أية ضريبة، ويدفع الجزائريون بإسبانيا والاسبان بالجزائر نفس الرسوم الكمركية التي يدفعها الفرنسيون في هذين البلدين ويمثل الطرفان إلى ما تعامل به هذه الدولة.

ـ البند الثامن: لا يقدم الجزائريون أي مدد لمراكب دولة في حالة حرب مع اسبانيا، ولا يحمونها حتى ولو كانت لمسلمين، ويعينون من حصل على شهادة ضريبة المهنة من طرف الدولة المعادية، ويستطيعون استعمال هذه الشهادات للدخول في الغزو البحري ضد الإسبان. وتتعهد اسبانيا باتخاذ نفس الموقف إزاء الجزائريين.

ـ البند التاسع: ليس لأحد أن يكره الاسبان بأي سبب أو دعوى على شحن بضائع في مراكبهم بمواني الجزائر وفرضها إذا رفضوا ذلك ولا أن يجبروهم على القيام بأسفار إلى نواحي لا يرغبون في الذهاب اليها.

- البند العاشر: سيقم قنصل اسبانيا بالجزائر ويكون له نفس الامتيازات التي يتمتع بها قنصل فرنسا ويتكلف بجميع شؤون الاسبان بنفس الكيفية التي يعالج بها قنصل فرنسا قضايا مواطنيه وستكون له سلطة قضائية في الخلافات بين الاسبان دون أن يتدخل فيها قضاة مدينة الجزائر.
- البند الحادي عشر: لكل الاسبان الموجودين بمملكة الجزائر كامل الحرية في ممارسة شعائر الدين المسيحي سواء كانوا بالمستشفى الملكي الاسباني التي تديره منظمة الافتدائيين الثالوثيين المنتعلين بمدينة الجزائر أو في منازل القناصل أو دور نوابهم أو التي يستحسن في المستقبل إنشاؤها في أماكن أخرى.
- البند الثاني عشر: يسمح للقنصل لاختيار ترجمانه ووكيله التجاري وبزيارة السفن الاسبانية متى شاء، و له أن يرفع علم اسبانيا فوق زورقه أو على منزله.
- البند الثالث عشر: عندما تشب مشاجرة أو نزاع بين اسباني وتركى أو مغربي لا يكون الأمر من اختصاص قضاة المدينة العاديين، وإنما ينظر فيه مجلس الباشا والداي والديوان والانكشارية، بمحضر القنصل أو قائد أحد الموانئ خارج العاصمة حيث نشب الخلاف، ويحكم بالعدل ويحاول الصلح بين الطرفين.
- البند الرابع عشر: لا يتحمل قنصل اسبانيا بحكم وظيفته، مسؤولية ما يرتكبه بعض التجار أو الأشخاص الإسبان من ديون، إلا إذا التزم بذلك كتابه. وتوضع أملاك الموتى الإسبان بمملكة الجزائر تحت تصرف القنصل الاسباني ليسلمها لمستحقيها من الاسبان أو غيرهم وتطبق نفس الإجراءات لفائدة الجزائريين الذين يرغبون في الإقامة بإسبانيا.
- البند الخامس عشر: يعفى القنصل الإسباني بالجزائر من جميع رسوم الكمارك فيما يتعلق بمؤننته و أثاثه .
- البند السادس عشر: إذا اعتدى إسباني على تركى أو مغربي لا يعاقب في غياب قنصل بلاده الذي سيدافع عنه وإذا فر منهم إسباني فلا يتحمل القنصل مسؤولية فراره.
- البند السابع عشر: إذا صادف أحد القراصنة الإسبان أو الجزائريين، في البحر، مركباً جزائرياً أو إسبانياً، وألحق به ضرراً يعاقب، ويقوم الذين جهزوه بدفع التعويض المطلوب عن الخسائر.
- البند الثامن عشر: إذا اضطر مركب إسباني بسبب حدوث طارئ، و نفاذ الماء أو أي سبب آخر، إلى الإرساء بالموانئ الخاضعة للسيادة الجزائرية ولم يشحن أو ينزل بضائع، ليس

- للأغوات أو أصحاب المراسي المذكورة، ألحق في أخذ رسوم الإرساء من المركب الإسباني أو مطالبته بها.
- البند التاسع عشر: يستطيع الباشا داي أن يعين، متى شاء، شخصاً مناسباً ليستقر بإحدى مراسي إسبانيا بصفته ممثلاً للأيالة الجزائرية.
- البند العشرون: تبقى مدينة وهران وحصونها، وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليهما من قبل دون إتصال في الضواحي، ولن يهاجمها داي الجزائر أبداً ولا يقوم أي معسكر بأية غارة عليها إذا لم يتلق أمراً من الداوي، وبما أن هذا الباي يحكم الناحية بإستبداد، فإن داي الجزائر العظيم سيوافق على أي اتفاق يحصل بين إسبانيا والباي المذكور الذي تلقى أمراً بمنع الإعتداء على القواعد والحصون الإسبانية. وإذا قام بعض العصاة والمشردين والمتغطرسين من الأهالي، بأعمال سلبية، فإن ذلك لا يفسد الوثام الذي حل بين الدولتين. غير أن النصارى لا يكونون في أمن و سلامة في مكان أبعد من رمية المدفع.
- البند الواحد والعشرون: لا يمكن للمراكز الإسبانية أن تقصد إلى مرسى يكون من نتيجته إعتبار ذلك عملاً عدوانياً، إلا إذا تم النفي القاطع لذلك الحق.
- البند الثاني والعشرون: لا يمكن للمراكب الإسبانية أن تقصد إلى المرسى الجزائرية خارج العاصمة لكي تفرغ أو تشحن حمولتها، إلا برخصة من الحكومة الجزائرية، كما هو معلوم به في جميع الدول الأخرى.
- البند الثالث والعشرون: إذا قطعت العلاقات لا قدر الله، بين البلدين فللقنصل، وجميع الإسبان بمملكة الجزائر، وللجميع الجزائريين بإسبانيا، مهلة ثلاثة أشهر لمغادرة البلاد، وحمل أمتعتهم ولا يعرفهم في ذلك أحد سواء قبل السفر أو أثناء السفر.
- البند الرابع والعشرون: لا يمكن للبحارة الجزائريين بموانئ إسبانيا و للسفن الحربية الإسبانية بموانئ الجزائر، أو يأووا في مراكبهم الرقيق أو المؤدين في الأشغال الشاقة من ذوي جنسهم، والذين يلجؤون إليهم. بل يجب عليهم أن يسلموهم شريطة ألا يعاقبوا بسبب الفرار.
- البند الخامس والعشرون: يحترم الجزائريون إجلالاً للملك الكاثوليكي ليس السواحل الإسبانية، إنما السواحل البابوية. وعملاً بشعور الإجلال هذا فإن الداوي يستقبل بفرح و سرور كل شخصية تمر بالجزائر تحت حماية الملك الكاثوليكي، وعلمه. كما أن جلالة الملك الكاثوليكي يستقبل من يمر بإسبانيا تحت رعاية داي الجزائر وعلمه، ويكون الداوي

مستعدا للدخول في المفاوضات مع الدول التي يحث عليها جلالته، و تكون في حالة سلم مع الباب العالي الذي يقتدي الداي بسياسته دائما.

باسم الله العلي القدير

إن المعاهدة الحالية من أجل السلم الدائم صودق عليها بين إسبانيا وأيلة الجزائر، أملا في أن يقبله ويوافق عليه صاحب العزة دون كارلوس الثالث، أبقاه الله في الإزدهار، كما قبله الداي محمد الباشا العظيم، أبقاه الله في الإزدهار، بعد الموافقة الشاملة من طرف الديوان والمفتي، والقاضيين، والعلماء الأخيار. والآغا، ويجب التوقيع والبصم بالخاتم على النسخ الأصلية الثلاث المحررة باللغتين: الإسبانية والتركية- الأولى لجلالة الملك الكاثوليكي، والثانية للداي الباشا العظيم والديوان والإنكشارية، والثالثة تبقى في حيازة من القنصل الذي يقيم في هذه المدينة.

نشر هذا النص بقصرنا يوم ١٧ من شهر شعبان ١٢٠٠ هـ / ١٤ حزيران ١٧٨٦.

خاتم وتوقيع محمد باشا.

قبلت الإقرار والموافقة على هذه الإتفاقية بالصيغة التي تمت بها كما أنني بمقتضى هذا المکتوب أقر وأوافق عليه أحسن الموافقة وأشمها وأتعهد إيماننا ووعدا من الملك بتنفيذه و مراعاته، والأمر بتطبيقه واحترامه.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغني عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

١. أصبحت الجزائر إيالة تابعة للدولة العثمانية عام ١٥١٨ بعد الطلب الذي ارسله خير الدين بأسم الاعيان والفقهاء والائمة والتجار والامناء وكافة اهل مدينة الجزائر العامرة ، مع وفد برئاسة الحاج حسين الى السلطان سليم الاول الذي كان موجودا في مصر وعرض عليه فكرة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية فقبل السلطان سليم الاول عرضهم وأرسل (٢٠٠٠) جندي انكشاري مسلحين بالبنادق وعدد من رجال المدفعية، مع مدفعيتهم وعدداً من المتطوعين ومعهم مجموعة من السفن الحربية، وتدل فكرة طلب الانضمام هذه على ذكاء خير الدين ، وبعد نظره إذ ادرك انه مع تصاعد الخطر الإسباني على الجزائر أن الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة القادرة على دعمه، حتى يكتسب نوع من الحماية الدولية ، ويستطيع خير الدين بهذه الحماية، بناء قوة برية وبحرية قادرة على مجابهة الأمم الاوربية. للمزيد من المعلومات ينظر: عطلي محمد الأمين، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغيرداية ، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٤٤ - ٤٥.

٢. شهد التاريخ الأوربي الحديث انطلاقا من القرن السادس عشر متغيرات جذرية غيرت الكثير من الرؤى والتوجهات وحتى الايديولوجيا في مختلف مجالات الحياة. وان قلنا أن النهضة الأوربية كانت بداية الانطلاقة، وما رافقها من متغيرات كالاستكشافات الجغرافية وحركة الإصلاح الديني، وصولا إلى ظهور مفهوم الدول القومية وحركات التنوير ويمكن أن نختمها حينما نشير إلى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ التي غيرت مجريات الأحداث في القارة الأوربية. ساهمت تلك الأحداث في تعزيز مكانة الجزائر الإقليمية وأعطتها الثقل السياسي والاقتصادي خلال مدة الحكم العثماني. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.م.؛ عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩.

٣. تمكنت اسبانيا في بعض الاحيان من السيطرة على بعض المدن الساحلية الجزائرية لفترات معينة، كما هو الحال في احتلال بجاية ووهران، الذي جثم عليها الغزو الاسباني لمدة طويلة.

٤. للتفاصيل عن حياته، ينظر: محمد عثمان باشا داي الجزائر ١٧٦٦-١٧٩١ سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦.
٥. ولد الملك كارلوس الثالث في مدريد في العشرين من كانون الثاني عام ١٧١٦، ملك إسبانيا و جزر الهند الإسبانية بين ١٧٥٩-١٧٨٨ وملك نابولي وصقلية ودوق بارما. كان الابن الأكبر لفليب الخامس ملك إسبانيا و زوجته الثانية الأميرة إليزابيث من بارما في ١٧٣١، أصبح كارلوس (خمسة عشر عاماً) دوق بارما وبياتشينوا بأسم كارلوس الأول ، توفي في كانون الاول عام ١٧٨٨. للمزيد من المعلومات ينظر: موقع المعرفة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
- www.marefa.org
٦. جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٤٠٣.
٧. يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢١٤.
٨. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا ١٤٩٢ - ١٧٩٢، ط٢، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦، ص ٤٧٣.
٩. شكيب بن حفري، العلاقات الاسبانية الجزائرية في القرن الثامن عشر من خلال مخطوط عثمانى، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، العدد ١، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ١٢٤.
١٠. اتبع السلطان المغربي محمد بن عبد الله، ومنذ توليه العرش عام ١٧٥٧، سياسة خارجية قائمة على الحوار الدبلوماسي، واعدّها أولوية على الحروب في حل المشاكل الدولية، وقد أنفق مبالغ مالية كبيرة لتحرير الأسرى من المسلمين والمسيحيين دعماً لهذا التوجه السياسي، وهو ما جعله يحظى بمكانة خاصة لدى بعض الدول الأوروبية، ومن بينها إسبانيا. ينظر:
- يحيى بوعزيز، المصدر السابق، ص ٢١٥.
١١. شكيب بن حفري، المصدر السابق، ص ١٢٣ - ١٢٤.
١٢. المصدر نفسه، ص ١٢٤ - ١٢٥.
١٣. يحيى بوعزيز، المصدر السابق، ص ٢١٥.

١٤. حفيظة خشمون، مهام مفتدي الاسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥.
١٥. جون ب. وولف، المصدر السابق، ص ٤٠٣ .
١٦. ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج ٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٨، ص ١٥٦ .
١٧. أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص ٤٧٤.
١٨. عزيز سامح إلتز، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة: محمود علي عامر، ج ١، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٩، ص ص ٥٢٧-٥٢٨.
١٩. أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص ٤٧٤.
٢٠. عبد الرحمان محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج ٣، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٤٤.
٢١. جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (١٦١٩-١٨٣٠)، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٠٨ .
٢٢. عزيز سامح إلتز، المصدر السابق ، ص ٥٣٢-٥٣٣.
٢٣. يحيى بو عزيز، المصدر السابق ، ص ٢١٤-٢١٦.
٢٤. مولاي بلحميسي، "صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية معاهدة ١٧٨٦ بين الجزائر وإسبانيا، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد ١١، الرباط، ١٩٩٦، ص ١٠،
٢٥. عزيز سامح إلتز، المصدر السابق، ص ٥٤١.
٢٦. أحمد الشريف الزهار، ذخائر المغرب العربي (١٧٥٤-١٨٣٠)، ط ٢، ترجمة: أحمد توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص ٣٢.
٢٧. المصدر نفسه، ص ٣٢.
٢٨. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة وتقديم: عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٠، ص ١٥٤.
٢٩. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المصدر السابق، ص ٢٤٩ .
٣٠. عزيز سامح إلتز، المصدر السابق، ص ٥٤٣.
٣١. المصدر نفسه، ص ٥٤٣.
٣٢. عبد الرحمان محمد الجيلالي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

٣٣. عزيز سامح إلتز، المصدر السابق، ص ٥٤٣ .
٣٤. بوبكر محمد السعيد، العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر ميلادي (١٢٠٦.١١١٩هـ / ١٧٩٢.١٧٠٨ م)، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٢٩ .
٣٥. أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ٤٨٠ .
٣٦. المصدر نفسه، ص ٤٨١ .
٣٧. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المصدر السابق، ص ٢٤٩ .
٣٨. أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ٤٨٣ .
٣٩. جون ب. وولف، المصدر السابق، ص ٤٠٨ .
٤٠. مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص ١٠ .
٤١. على الرغم من كون الفرنسيون كانوا يرون في حالة تقارب بين الجزائر وإسبانيا تهديداً لمصالحهم، إلا أنه في ذات الوقت كانت مسألة استمرار الصراع المسلح يعني تهديداً استراتيجياً لمصالحها في المنطقة. فهي لديها مصالح متنامية في الجزائر، وفي الوقت ذاته تعدّ إسبانيا حليفاً استراتيجياً ضد بريطانيا. ولكون الإستراتيجية الفرنسية تقوم على أساس إبعاد بريطانيا عن البحر الأبيض المتوسط، لأن ضعف إسبانيا سوف يؤدي إلى تشجيع أعدائها لضم مستعمراتها إلى ممتلكاتهم، لاسيّما بريطانيا، وهذا ما قد يسبب في اندلاع صراع مسلح بين الدول الطامعة، وهو ما كانت تحاول فرنسا تجنبه آنذاك. ينظر: عبد القادر فكاير، آثار الاحتلال الإسباني على الجزائر خلال العهد العثماني (١٦ - ١٨ الميلاديين)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٦٥؛ جمال قنان، المصدر السابق، ص ٢٨١ .
٤٢. يحيى بوعزيز، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدير (١٧٨٠). (١٧٩٨)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٣٠-٣١ .
٤٣. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ٣٤ .
٤٤. تعرضت الجزائر لمواجهات من الكوارث والأوبئة التي كان لها الأثر السلبي على الأحوال الاقتصادية، فعلى سبيل المثال ما حدث في عام ١٧٦٦ حين شهدت الجزائر حدوث فيضانات وكوارث بحرية. كما شهدت الجزائر خلال عامي (١٧٧٨ - ١٧٧٩) عندما زحفت أسراب من الجراد على المناطق الزراعية وأتلفتها، وتسبب في حدوث مجاعة نتيجة ذلك.

- للمزيد من المعلومات ينظر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج ٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٨، ص ١٢٧؛ أرزقي شويتم، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤١١-٤١٢.
٤٥. أرزقي شويتم، المصدر السابق، ص ٤١٢-٤١٤.
٤٦. شكيب بن حفري، المصدر السابق، ص ١٣٢ .
٤٧. المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة والأسعار والمداخل، الجزء ١، دار القصة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤٦٦ - ٤٦٧
٤٨. شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ط ١، ج ٢، ترجمة: محمد مزالي والبشير بوسلامة، دار النشر التونسية، تونس، ١٩٨٣، ص ٣٧١.
٤٩. مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص ١٢ .
٥٠. شكيب بن حفري، المصدر السابق، ص ١٣١ .
٥١. مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص ١٢.
٥٢. يحيى بوعزيز، المصدر السابق ، ص ٣٨ .
٥٣. للاطلاع على المعاهدة كاملة ينظر الملحق رقم (١) .
٥٤. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
٥٥. مولاي بلحميسي، المصدر السابق، ص ١٣-١٧ .
٥٦. المصدر نفسه، ص ٧٧ .
٥٧. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ٣٣.
٥٨. المصدر نفسه، ص ٣٤.
٥٩. شكيب بن حفري، المصدر السابق، ص ١٣٢.
٦٠. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ٣٤.
٦١. كاتكارت، مذكرات أسير الداوي كاتكارت (قنصل امريكا في الجزائر)، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢، ص ١٨.
٦٢. أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ٣٤ .